

تحرك عاجل

احتجاج صحفي على خلفية مقال تناول الشريط المصور الذي بثه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

ألقت السلطات المغربية القبض على الصحفي المستقل والمحرم علي أنوزلا المعروف بانتقاده لسياسات الحكومة. ويُعد الصحفي المذكور أحد سجناء الرأي عقب احتجازه على خلفية مقال نشره عبر موقعه الإخباري على الشبكة، وتناول فيه الشريط المصور الذي بثه تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. ولا يزال الصحفي قيد الاحتجاز دون تهمة منذ 17 سبتمبر/ أيلول الجاري، ويُعتقد أنه محتجز وفقاً لأحكام قانون مكافحة الإرهاب في المغرب، وهو قانون شديد القسوة.

ألقت الشرطة القبض في وقت مبكر من 17 سبتمبر/ أيلول الجاري على الصحفي ومحرر موقع "لكم" الإلكتروني، علي أنوزلا، أثناء تواجده في منزله بالرباط، ويُذكر أن موقع "لكم" هو موقع إخباري ناطق بالعربية معروف بصراحته وجرائته. وقامت السلطات بتفتيش منزل علي وصادرت كتبه ووثائقه وحاسوبه الشخصي قبيل اقتياده إلى مكاتب موقع "لكم" حيث تمت مصادرة العديد من الأشياء من ضمنها الأقراص الصلبة الخاصة بأجهزة الحاسوب في الموقع حسب ما أفاد به الصحفيون المتواجدون في عين المكان حينها. وفي نفس اليوم، أصدر المدعي العام المغربي بيانا أعلن فيه أنه أمر اعتقال محرر موقع "لكم" قد جاء على إثر قيام الموقع بنشر شريط مصور لتنظيم مسلح هو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي؛ ويحمل الشريط عنوان "المغرب: مملكة الفساد والاستبداد". وزعم المدعي العام أن الشريط تضمن "دعوى صريحة وتحريض مباشر على الانخراط في أعمال إرهابية في المملكة المغربية". وفي واقع الأمر، فلقد انتقد مقال علي أنوزلا الشريط الذي بثه التنظيم، ولا يمكن تفسير المقال على أنه يساند الدعوات التي يطلقها الشريط المصور. ولم يتم موقع "لكم" بإعادة بث الشريط نفسه، بل قام بوضع رابط يحيل القارئ إلى مقال على موقع صحيفة "إل بايس" الإسبانية التي نشرت بدورها رابطاً إلكترونياً يقود إلى الشريط.

ولم تُسند التهم إلى علي أنوزلا بعد، ولكن تخشى منظمة العفو الدولية من احتمال أن يكون محتجزاً وفقاً لأحكام قانون مكافحة الإرهاب في المغرب الذي يتيح للسلطات احتجاز المشتبه بهم مدة 12 يوماً دون إسناد التهم إليهم، أو السماح لهم باتصال مع محاميهم لمدة تصل إلى ستة أيام. ويُذكر أن هذا القانون يقوّض من الضمانات الخاصة بالمحاكمات العادلة بالإضافة إلى مجموعة أخرى من حقوق الإنسان. ويُحتجز علي حالياً في مقر الكتيبة الوطنية للشرطة القضائية في الدار البيضاء. ويُعد علي أنوزلا من بين سجناء الرأي، وثمة مخاوف جدية من أن يكون احتجازه بمثابة العقاب له على استقلالية الخط التحريري الذي ينتهجه موقع "لكم" بالإضافة إلى انتقاده لسياسات الحكومة، ويُعد ذلك بمثابة انتكاسة لحرية التعبير عن الرأي في المغرب. ويواجه أنوزلا احتمال خضوعه لمحاكمة جائرة بتهم تتعلق بالإرهاب لا لشيء سوى لقيامه بأداء عمله الصحفي فقط.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الفرنسية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- التعبير عن بواغث قلقكم لكون علي أنوزلا سجين رأي احتجز لا لشيء سوى لممارسته سلمياً لحقه في حرية التعبير عن الرأي، والدعوة إلى إخلاء سبيله فوراً ودون شروط؛
- ودعوة السلطات المغربية إلى احترام الحق في حرية التعبير عن الرأي المكفولة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يُعد المغرب أحد الدول الأطراف فيه.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 إلى:

وزير العدل والحريات	وزير الداخلية	ونسخ إلى:
مصطفى رميضي	مهند الأنصر	رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان
وزارة العدل والحريات	وزارة الداخلية	إدريس إليازمي

ساحة الشهداء، 1341، 10001
الرباط، المغرب
البريد الإلكتروني:
elyazami@cndh.org.ma
فاكس رقم: +212 537 73 29 27

الرباط، المغرب
فاكس رقم: +212 537 76 68 61
المخاطبة: معالي الوزير

ساحة المأمونية - رقم 1015
الرباط، المغرب
فاكس رقم: +212 537 73 47 25
المخاطبة: معالي الوزير

كما يرجى إرسال نسخ من المناشآت إلى ممثلي المغرب الدبلوماسيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم **العنوان 1** **العنوان 2** **العنوان 3** **رقم الفاكس** **عنوان البريد الإلكتروني** **المخاطبة**.
أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

احتجاز صحفي على خلفية مقال تناول الشريط المصور الذي بثه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

معلومات إضافية

إن طول مدة احتجاز علي أنوزلا بانتظار توجيه التهم إليه بشكل رسمي لتشير إلى أنه محتجز وفقاً لأحكام قانون مكافحة الإرهاب شديد القسوة؛ إذ لا يوفر هذا القانون للمشتبه بهم ضمانات قضائية كافية ناهيك عن انتهاكه بعض حقوق الإنسان الأخرى.

وبموجب هذا القانون المعدّل لقانون العقوبات المغربي، فلقد تم اعتماد تعريف مبهم لجريمة "الإرهاب"؛ وبوسع السلطات احتجاز المشتبه بهم تحت بند ما يُعرف "بالحجز بانتظار توجيه الاتهام" لمدة تصل إلى 12 يوماً، كما يتيح حرمان المشتبه بهم من الاتصال بالمحامين لمدة تصل إلى ستة أيام. وتجعل هذه النصوص والأحكام من المحتجزين عرضة لانتهاكات لحقوق الإنسان ولا سيما التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وتؤثر سلباً على حقهم في الحصول على دفاع ملائم.

ويأتي اعتقال علي أنوزلا وسط سياق أوسع من المضايقات والترهيب بحق الصحفيين الذين ينتقدون السلطات في المغرب.

وفي 17 يونيو/حزيران 2013، أدانت السلطات المغربية الصحفي يوسف جاجيلي الذي يعمل محرراً لمجلة "الآن" بتهمة التشهير، وحكمت عليه بالسجن شهرين مع وقف التنفيذ.

كما تعرض مراسل وكالة الأنباء الفرنسية، عمر بروكسي، للضرب على أيدي رجال الشرطة في أغسطس/آب 2012 لقيامه بتغطية أخبار مظاهرة قادتها المعارضة ضد الحفل التقليدي المعروف بحفل الولاء والبيعة للملك.

وبعد شهرين من ذلك التاريخ، سحبت وزارة الاتصالات ترخيص مزاولة المهنة الممنوح للصحفي عمر عقب نشره مقال تحدث فيه عن أن "المرشحين المقربين من القصر" يتنافسون للفوز بمقاعد برلمانية في الانتخابات التشريعية بطنجة.

ولم يتم حتى الساعة فتح تحقيق بالاعتداء الذي تعرض له عمر بوركسي، ولم يعد بوسعه العمل كصحفي داخل بلده بعد سحب الترخيص الممنوح له.

وفي نفس الوقت، ما انفك قانون الصحافة والقانون الجنائي في المغرب يجرّمان التعبير السلمي عن الرأي حينما يُصنّف ذلك في خانة التشهير، أو التقليل من شأن مؤسسة العرش، أو وحدة أراضي المغرب وسلامتها، أو ازدراء الإسلام.

الاسم: علي أنوزلا
الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 13/261. رقم الوثيقة: MDE 29/012/2013، والصادر بتاريخ 23 سبتمبر/أيلول 2013

